



PROVISIONAL

A/31/PV.76
30 November 1976

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والسبعين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الثلاثاء ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، الساعة ٣٠ / ١٠

(سرى لانكا)

السيد اميراسنخ

الرئيس :

— مواصلة النظر في البند (٢٧) : قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ؛

(ب) تقرير الأمين العام ؛

(ج) مشروع القرار (A/31/L.20) .

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، فان التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

76-70451/A

(أ)

- وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى [٥٣]
(أ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة ؛
(ب) تقرير اللجنة الخامسة .
- وثائق تفويض الممثلين في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة : التقرير الأول للجنة
وثائق التفويض [٣]

عقد الجلسة في الساعة ١٠ / ٥٥مواصلة نظر البند ٢٧ من جدول الاعمالقضية فلسطين :

(ا) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (٤/٣١/٣٥) .

(ب) تقرير الامين العام (٤/٣١/٢٧١) .

(ج) مشروع قرار مقدم من : أفغانستان ، واندونيسيا ، واونغندا ، وباكستان ، وبنغلاديش ، وتركيا ، وتونس ، وجزر القمر ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ورومانيا ، وسري لانكا ، والسنغال ، وغينيا ، وقبرص ، وكوبا ، والكونغو ، ومالطة ، ومالي ، وماليزيا ، ومدغشقر ، وملديف ، والهند ، وهنغاريا ، ويوغوسلافيا (٤/٣١/٢٠) .

السيد الشيخلي (العراق) : تمثل مناقشة تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب

الفلسطيني لحقوقه الثابتة ، مرحلة جديدة في محاولات الأمم المتحدة ايجاد حل عادل لمأساة الشعب الفلسطيني . فمنذ مطلع هذا القرن ، يتعرض الشعب الفلسطيني الى حرب اباداة وتصفية على ايدي العناصر الصهيونية ، للقضاء على وجوده كشعب .

وقد شاركت الدول الاستعمارية والامبريالية ، في تمكين العصابات الصهيونية ، من تنفيذ مخططاتها ضد الشعب الفلسطيني ، وخاصة تلك الدول التي كانت بحكم علاقاتها الاستعمارية ، تتحمل مسؤولية مباشرة ، عن تطور الاحداث في منطقة الشرق الاوسط ، ومن المؤسف حقا ، الاشارة الى المسؤولية الكبيرة التي تتحملها الأمم المتحدة في نشوء هذه المأساة واستمرارها ، عندما تجاوزت الجمعية العامة صلاحياتها عام ١٩٤٧ ، واصدرت ، خلافا لمبادئ الميثاق قرارا بتقسيم فلسطين ، مكرسة بذلك واقع الاغتصاب وممهدة السبيل لاقامة كيان عنصري في فلسطين يرث الامبراطورية المنهارة .

ومنذ قيام الكيان الصهيوني على ارض فلسطين ، يؤدي هذا الكيان العدواني البغيض دوره المرسوم له في دفع المنطقة الي توتر دائم ، وتحويل طاقات الأمة العربية بعيدا عن اهداف التنمية القومية ، والمساهمة في تعزيز السلم والأمن والرفاهية بين الشعوب . كما يؤكد هذا الكيان ، يوما بعد يوم ، طبيعته العنصرية والعدوانية ، ويسفر عن حقيقته كقاعدة للاستعمار الجديد ، في الوطن العربي .

ان المضاعفات الخطيرة داخل المنطقة العربية وخارجها ، والناجمة عن بقاء هذه المأساة دون حل عادل ، تفرض على المجتمع الدولي التحرك من اجل وضع حد لها ، وتفادي العواقب الوخيمة التي يمكن ان تنتج عن استمرارها . وقد أدركت الجمعية العامة مؤخرا خطورة الوضع الناجم عن بقاء الشعب الفلسطيني مشردا من وطنه ، وتأثير ذلك الوضع على السلم والأمن الدوليين ، فأصدرت في دورتها التاسعة والعشرين ، قرارها الشهير المرقم ٣٢٣٦ (د - ٢٩) والذي يعتبر نقطة تحول في أسلوب الأمم المتحدة لمواجهة المأساة الانسانية التي يعيشها الشعب الفلسطيني . لقد جسد القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) يقظة الضمير العالمي للظلم الذي لحق بالشعب الفلسطيني على ايدي الصهاينة العنصريين وحلفائهم . كما انعكست أهمية القضية الفلسطينية في قرارات العديد من المؤتمرات الدولية الهامة ، كقرارات مؤتمرات عدم الانحياز ، والمؤتمر الاسلامي وغيرها ، والتي أكدت حق شعب فلسطين في العودة الى وطنه وفي الاستقلال والسيادة على أرضه .

رغم الظلم الفادح الذي لحق بالشعب الفلسطيني لم يكن في استطاعة احد - بما في ذلك الكيان الصهيوني نفسه - ان ينكر حق الشعب الفلسطيني الذي شرد من دياره ، في العودة الى وطنه . وقد ثبت حق العودة في قرار الجمعية العامة المرقم ١٩٤ (د - ٣) في ١١ كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٤٨ وفي القرار رقم ٢٧٣ (د - ٣) الذي قبل بموجبه الكيان الصهيوني عضوا في الأمم المتحدة . والآن وبعد أكثر من ربع قرن مليئة بالآلام والنكبات التي تحملها الشعب الفلسطيني بالدرجة الاولى ، وبعد سنين طويلة من الاهمال ، تعود مأساة الشعب الفلسطيني ، لتأخذ مكانها الطبيعي ، في اهتمامات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي . ويأتي تشكيل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة ، تجسيدا حيا لهذا التحول ، وتقديرا صائبا ، من قبل المجتمع الدولي لخطورة استمرار هذه المأساة الانسانية ، دون حل عادل . ونود بهذه المناسبة ، أن نعرب عن تقديرنا العميق ، للجهود المخلصة التي بذلها جميع أعضاء اللجنة في اعداد التقرير الخاص بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة ، وان نتوجه بالشكر لهم ، وخاصة لرئيس اللجنة زميلنا السفير فال .

السيد الرئيس ، لقد نجحت لجنة العشرين في تشخيص اسباب الوضع المتفجر في الشرق الاوسط ، وفي تحديد جوهره . ونحن نشاطر اللجنة فيما ذهبت اليه ، من ان قضية فلسطين ذات

أهمية مركزية ، في الوضع المتأزم في الشرق الأوسط ، وبأنه لا يمكن تصور أي حل ممكن في الشرق الأوسط ، لا يأخذ بعين الاعتبار ، الأمانى المشروعة للشعب الفلسطيني ، وحقه في تقرير مصيره فوق أرضه ، ووطنه ، وفي السيادة والاستقلال .

ان وفد العراق ينظر الى برنامج العمل : الذى وضعته لجنة العشرين بشأن ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة على انه يمثل الحل الممكن تنفيذه في اطار الأمم المتحدة وقراراتها المتعلقة بكافة جوانب القضية الفلسطينية . لقد نشأت مأساة الشعب الفلسطيني نتيجة للعدوان الصهيوني الأول على فلسطين وقيام الكيان الصهيوني . وهذا يعني أن تلك المأساة كانت قائمة بكافة عناصرها قبل عدوان عام ١٩٦٧ وازدادت تفاقم بعد ذلك العدوان . ان العراق يشعر بمسؤولية خاصة تجاه القضية الفلسطينية ، نابعة من وحدة القضية العربية ، وانتماء الشعبين الفلسطيني ، والعراقي ، الى الامة العربية . لذلك لا يمكن للعراق الا ان يتحفظ على بعض ما ورد في التقرير ، خاصة فيما يتعلق ببعض قرارات الأمم المتحدة التي تكرر الوجود الصهيوني العنصرى ، والتي سبق وأن اعلنا عن رفضنا وتحفظنا عليها . اننا نعتقد ان حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير لا يمكن ان يمارس الا على أرض فلسطين ، كل فلسطين ، وفي غياب الاحتلال الاجنبي لفلسطين ودون اية شروط . وعلى اساس هذا الفهم ، يسيادة الرئيس ، سيصوت وفدنا لصالح مشروع القرار المتضمن في الوثيقة المرقمة (A/31/L.20) .

ان وفد العراق كان يود ان يتضمن تقرير اللجنة شيئا عن الاجراءات الواجب اتخاذها في حالة رفض الكيان الصهيوني لتوصيات اللجنة او لقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة ، ويأمل أن تؤخذ هذه الناحية بنظر الاعتبار في المستقبل ، نظرا لأهميتها على ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة من الناحية العملية .

ان الطبيعة العنصرية للكيان الصهيوني هي الباعث على رفض هذا الكيان ، لأية قرارات تتعلق بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرضه ، بل ويصل الأمر بالصهاينة الى حد انكار وجود الشعب الفلسطيني أساسا ، مما يعزز اعتقادنا بأن تلك الطبيعة العنصرية هي العقبة الرئيسية التي تقف بوجه كل المحاولات الجادة ، لحل المشكلة الفلسطينية ، ولإقامة سلام عادل ودائم في المنطقة العربية . وهنا تقع على عاتق الدول مسؤولية كبرى ، وخاصة تلك الدول التي كان لها دور في نشوء مأساة الشعب الفلسطيني واستمرارها ، ان هي ارادت حقا وضع حد لهذه المأساة .

ولا بد ان نلقي بعض الضوء على الموقف العدائي الذي وقفته الولايات المتحدة - كعادتها - تجاه الشعب الفلسطيني ، حيث أبت الولايات المتحدة الا ان تحول دون خروج مجلس الأمن بنتيجة تتناسب والطبيعة الملحة للقضية المطروحة من جهة ، وعظم المسؤولية الملقاة على عاتق المجلس فسي تخفيف حدة التوتر الدولي من جهة أخرى . ونشير هنا ايضا الى امتناع الدول الغربية في مجلس الأمن عن التصويت في وقت كان يجدر بها ان تقف بجانب المبادئ التي نص عليها الميثاق وأقرتها مبادئ العدالة والقانون .

السيد الرئيس ، لقد عكس صمود الشعب الفلسطيني تحت كل الظروف ، وتصميمه على الكفاح بشتى الوسائل ، بما فيها الكفاح المسلح بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة الشرعية للشعب الفلسطيني ، عكس أصالة هذا الشعب واستعداداته للتضحية ، لتحرير وطنه من براثن الصهيونية وسائر أشكال العنصرية . ان شعب فلسطين بكفاحه هذا انما يحظى بدعم وتأييد سائر شعوب العالم والدول المحبة للحرية .

ان حكومة العراق وشعب العراق ، بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي يقفان بصلابة وثبات بجانب كفاح الشعب الفلسطيني حتى النصر .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أخطر الجمعية بأن سيراليون قررت أن تنضم الى أصحاب مشروع القرار A/31/L.20.

السيد اويونو (جمهورية الكاميرون المتحدة) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس: تبحث الجمعية العامة منذ الأسبوع الماضي فيما يتعلق بقضية فلسطين المدرجة على جدول أعمالها ، نتائج عمل اللجنة المعنية بممارسة شعب فلسطين لحقوقه غير القابلة للتصرف التي شكلت في الدورة السابقة . ان مشاركة وفد بلادى في هذه المناقشة - وقد أيدنا في مجلس الأمن وفي الجمعية العامة القرار الذى يوصي بالاعتراف بهذه الحقوق - لدليل على الاهتمام الذى توليه الكاميرون لمسألة الشرق الأوسط ، ولقضية فلسطين .

ان الجمعية العامة عندما أنشأت اللجنة المعنية بممارسة شعب فلسطين لحقوقه غير القابلة للتصرف بمقتضى قرارها ٣٣٧٦ (د - ٣٠) ، فان جمعيتنا قررت أن تعمل بلا انقطاع لايجاد سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ، الذى كان دائما في موقف متأزم منذ اعلان وعد بلفور . ورغم الأحداث الخطيرة التي حدثت منذ ذلك التاريخ ، ورغم أن منظمنا كانت تبحث هذه القضية منذ عام ١٩٤٧ ، فلم يتم ايجاد سلام عادل ودائم ، مقبول لكل أطراف النزاع في الشرق الأوسط . ولست في حاجة لأن أذكركم بأن حالة الحرب المستمرة هناك ، كانت نتيجة لعدم اقامة دولة فلسطين العربية . ويجب على جمعيتنا أن تركز على هذه الناحية في النزاع .

وفي هذا المقام ، أود أن أعبر لكم عن التقدير العظيم الذى نشعر به للتقرير الذى وضعته

لجنة العشرين حول هذا الموضوع ، تحت رئاسة سعادة السفير فال ممثل السنغال ، ومن دواعي سرورنا أن أقدم له التحية على المهارة والموضوعية والاخلاص التي اتسم بها أداءه لواجبه ومسؤولياته . وفي رأى وفد بلادي ، فان تقرير لجنة العشرين واضح ومتوازن وواقعي ، لأنه يجمع كل العناصر الخاصة بايجاد تسوية دائمة وسلمية لأزمة الشرق الأوسط ، وذلك بايجاد حل لقضية فلسطين . ان الكامبيرون تعتقد أن حالة عدم الاستقرار والتوتر الخطير الذي ما زال قائما في الشرق الأوسط برغم بعض الترتيبات الجزئية ، ينبع من حقيقة أن قضية فلسطين ولوقت طويل ، قد وضعت في مكان خلفي ، في حين أنها تكمن في مركز وأساس الأزمة .

لذلك فنحن نعتبرها عاملا هاما نظرا لأهميتها السياسية ، وتأثيرها الكبير على السلام ، والتغير في تفكير وسلوك الحكومات فيما يتعلق بالتناول الجديد لهذه القضية .

أولا وقبل كل شيء ، من الضروري وضع نهاية لمأساة الشعب الفلسطيني ، الذي طرد بغير حق من أرض مولده ، بالسماح لهم بالعودة وممارسة حقهم ، في تقرير المصير ، وفي الاستقلال وفي السيادة القومية ، وبهذه الروح ، وافقت الجمعية العامة على القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) الذي يؤكد من جديد الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني .

ان ممارسة هذه الحقوق المشروعة ، تتضمن بالضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الأطراف الاخرى المعنية ، ان أنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في جميع المفاوضات التي تجرى تحت رعاية الامم المتحدة . ان حل قضية فلسطين هو في الواقع حجر الزاوية في أية تسوية دائمة وعادلة لأزمة الشرق الأوسط وممارسة هذا الحق يتضمن أيضا انسحاب اسرائيل ، التي لها أيضا الحق في البقاء داخل حدود آمنة معترف بها ، انسحابها من كل الاراضي العربية التي احتلتها بالقوة منذ عام ١٩٦٧ .

ان الواقعية ، وأعني الرغبة الأكيدة في السلم ، تتطلب من كل الأطراف أن تضع جانبا مرارتها وأحزانها الماضية ، وأن تمتنع في نفس الوقت عن استغلال نقاط الضعف في خصمها حتى يمكن القضاء على عدم الثقة ، وتهيئة المناخ الذي يؤدي الى الوفاق والحد من التوتر واقامة الحوار والتعايش السلمي . وعلى الاطراف المعنية واجب التخلي عن مواقفهم الجامدة ، واستئناف مؤتمر جنيف ففي البيان الأخير للسيد فاروق قدومي رئيس الشعبة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ومن الجانب الاسرائيلي في هذا المجال علامات تبعث على التشجيع .

السيد آكي (ساحل العاج) (الكلمة بالفرنسية) : اننا نتفق جميعا على أننا نعترف ونقر اليوم ، بأن مسألة فلسطين مازالت في قلب مشكلة الشرق الأوسط ، وأن البحث الموضوعي والواقعي لحل عادل ودائم لهذه المشكلة ، يفترض التسوية الموضوعة لهذه المسألة ، عن طريق تحقيق التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني ، والا زدهار الكامل لهذا الشعب في وطن خاص به ، ووطن مستقل عن باقي الدول الموجودة في المنطقة .

وانذا كانت مسألة فلسطين تطرح نفسها اليوم في اطار حق تقرير المصير للشعب ، ذلك لأن القرار ١٨١ (د - ٢) في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ الخاص بتقسيم فلسطين لم يطبق كاملا ولم يتحقق فيما يتعلق بالفلسطينيين العرب المسيحيين والمسلمين وأيضا كان رأينا حول هذا القرار التاريخي ، وأيضا كانت المسؤوليات التي يتم تحميلها في هذا الاطار ، من قبل الذين أخذوا المبادرة وامتنعوا عن النص على الاجراءات الضرورية لضمان تطبيق هذا القرار كاملا ، أو مسؤولية الذين رفضوا أن يتكيفوا مع مثل هذا القرار ، علينا أن نقبل الأمور كما هي ، لأنه لم يعد في امكاننا أن نغير شيئا منها .

ويجب أن نقر اليوم أكثر من أى وقت مضى ، أن كافة الجهود الجدية والصادقة نحو اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ، يجب أن تأخذ في الاعتبار الواقعين السياسيين الموجودين في المنطقة ، واللذان يتحكمان في أى حل دائم : الواقع الاسرائيلي من جانب ، والواقع الفلسطيني من جانب آخر . ان أى تحليل هادئ لهذا الموقف يجب أن يبدأ من هذين الواقعين ، والا دعاء بانكارهما أو رفضهما ، يوازى بالتأكيد كأننا ندير ظهرنا للسلام ، ونحاول أن نطيل من هذا الموقف " موقف اللاهرب واللاسلم " .

وقد حدد وفد ساحل العاج بصورة قاطعة ، موقفه خلال المناقشتين السابقتين اللتين خصصتهما الجمعية العامة لمسألة فلسطين ، ولن يعود الى ذلك الا لكي يؤكد مرة أخرى أنه اذا كان قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ قد رأى ظهور دولة اسرائيل بوجود وطني مستقل ، فان الدولة الأخرى التي نص عليها هذا القرار ذاته ، تلك الدولة التي كان يجب أن تضم الفلسطينيين العرب المسلمين والمسيحيين لم تر النور حتى اليوم . ان جهود المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة الأمم المتحدة ، يجب ان أن تهدف وقبل كل شيء الى السماح للفلسطينيين بأن ينشئوا بدولتهم وأن يكون لهم

وجود وطني خاص بهم ، مستقل وذات سيادة ، ومعترف به دوليا ، وعلى تلك الجهود من ناحية أخرى ، أن تعيد الى الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة ، وكرامته وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ، وقرارات مجلس الأمن ، والجمعية العامة في هذا الشأن .

وتلك هي المهمة الصعبة ، والضرورية ، لأن السلام في الشرق الأوسط يتوقف عليها ، والتي كرسست الأمم المتحدة نفسها لها طوال الثلاثة أعوام الماضية ، عندما قررت ألا تنظر الى المشكلة الفلسطينية من وجهة النظر الانسانية فقط ولكن أن تضعها في الاطار الحقيقي ، وهو اطار سياسي بصورة مطلقة .

ان المشكلة الفلسطينية لم تعد تطرح في اطار مشكلة اللاجئين ، ولكن مشكلة حقوق سياسية لشعب ، هو الشعب الفلسطيني ، وان الفلسطينيين لا ينبغي أن يعتبروا مجرد لاجئين لا حول لهم ولا قوة ، وقد تركوا لأنفسهم مضطرين أن يعتمدوا على الموارد الضئيلة التي تقدمها وكالة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط ، وعلى المعونة الدولية ، لكي يعيشوا ؛ لذا اضطروا أن يتجهوا الى العنف كوسيلة لكي يوجهوا انتباه المجتمع الدولي الى مصيرهم يجب أن يعتبروا ممن الآن فصاعدا كشعب نما في الصعوبات بسبب الاختبارات التي واجهها في العزلة والمهانة والكبت والاحباط ، انه شعب أثبت نضوجه ، ويناضل لكي يعترف بوجوده الوطني .

ان الأمر يتعلق الآن بالأمم المتحدة التي ينبغي عليها أن تتخذ الاجراءات اللازمة ، كي تسمح للشعب الفلسطيني أن يحقق تطلعاته المشروعة في الجزء الذي يستحقه من فلسطين ، والذي تحتله اسرائيل ، وبعض دول المنطقة . وقد بقي أيضا أن هذا التحقيق لا يجب بأى حال من الأحوال أن يتم على حساب حق وجود الدول الأخرى في المنطقة ، ويجب أن يكون لدينا الشجاعة الكافية لكي نؤكد ذلك ، حتى يدرك كل واحد منا هذا الأمر وحدود عطنا .

لقد حددت الجمعية العامة في هذا الشأن في قرارها ٣٢٣٦ (د - ٢٩) في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، وأنشأت في العام الماضي بقرارها ٣٣٧٦ (د - ٣٠) في ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، اللجنة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه التي لا يجوز التصرف فيها ، والمكلفة بأن تدرس ، وأن توصي ببرنامج تطبيقي يهدف الى السماح لهذا الشعب أن يمارس الحقوق المعترف له بها ، بمقتضى القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) في

١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ .

نفس : ریاضه ثلاثه نأ منه ، استلیحه تمجلا بیعت نأشب لنفسه زل نه بیعت نأ لبقة
(۶۷۶۱) ۸۶۶ e (۷۲۶۱) ۶۳۶ نه گارسلجه ریاضه ، له الا انه بیعت بیعت و اعلا له له له له له
قیامت ، لمسم کا ریشا قلاشما قلاش قیامت لیقه ام کلعه اسلسا لنیال ریفا کا ان له نال ایقا نال انبه
سلاسه نأ منه ، نالسا کا رقهقه و رقتی ، کاله کله اص الاله ریفا نیلحسه قائلسه بیعت نأ ببی
اسلسا ریاضه و وقت نأ قریضال ببی ریضه ، تال ایقا هنده ریفا قلاشما ریاضه ریاضه ریاضه
۷۲۶۱ و الیه ننه لیاضه اسلسا استلیحه ریضا قیامت ریاضه ریاضه ریاضه ، قلاشما قیامت
، قلاشما ریاضه ریاضه ریاضه ریاضه ریاضه ریاضه ، قلاشما ریاضه ریاضه ریاضه ، قلاشما ریاضه ریاضه ریاضه
، قیامت قیامت قیامت قیامت قیامت قیامت ، قیامت قیامت قیامت ، قیامت قیامت قیامت

قلاشما قیامت ریاضه ریاضه ریاضه ریاضه ریاضه ریاضه ، قیامت قیامت قیامت ، قیامت قیامت قیامت
نأ . انه لنه ریاضه ریاضه ریاضه ریاضه ریاضه ریاضه ، قیامت قیامت قیامت ، قیامت قیامت قیامت
ریاضه ریاضه ریاضه ریاضه ریاضه ریاضه ، قیامت قیامت قیامت ، قیامت قیامت قیامت
، قیامت قیامت قیامت قیامت قیامت قیامت ، قیامت قیامت قیامت ، قیامت قیامت قیامت

۶۷۶۱ ریاضه ریاضه ریاضه ریاضه ریاضه ریاضه ، قیامت قیامت قیامت ، قیامت قیامت قیامت
اسلسا قیامت قیامت قیامت ، قیامت قیامت قیامت ، قیامت قیامت قیامت ، قیامت قیامت قیامت
زل نأ استلیحه ریاضه ریاضه ریاضه ریاضه ریاضه ریاضه ، قیامت قیامت قیامت ، قیامت قیامت قیامت
هده ریاضه ریاضه ریاضه ریاضه ریاضه ریاضه ، قیامت قیامت قیامت ، قیامت قیامت قیامت
سلاسه ریاضه ریاضه ریاضه ریاضه ریاضه ریاضه ، قیامت قیامت قیامت ، قیامت قیامت قیامت
نأ . ۶۷۶۱ ریاضه ریاضه ریاضه ریاضه ریاضه ریاضه ، قیامت قیامت قیامت ، قیامت قیامت قیامت
، قیامت قیامت قیامت قیامت قیامت قیامت ، قیامت قیامت قیامت ، قیامت قیامت قیامت

ریاضه قیامت قیامت قیامت ، قیامت قیامت قیامت ، قیامت قیامت قیامت ، قیامت قیامت قیامت
ریاضه ریاضه ریاضه ریاضه ریاضه ریاضه ، قیامت قیامت قیامت ، قیامت قیامت قیامت ، قیامت قیامت قیامت
ریاضه ریاضه ریاضه ریاضه ریاضه ریاضه ، قیامت قیامت قیامت ، قیامت قیامت قیامت ، قیامت قیامت قیامت
: ۶۷۶۱ ریاضه ریاضه ریاضه ریاضه ریاضه ریاضه ، قیامت قیامت قیامت ، قیامت قیامت قیامت ، قیامت قیامت قیامت

، قیامت قیامت قیامت قیامت قیامت قیامت ، قیامت قیامت قیامت ، قیامت قیامت قیامت

فانه لم يكن في نيتها أن تقدم لكم هيكلًا متقنا ، بل على العكس ، فنحن واثقون من أن تعديلات الجمعية العامة على هذا التقرير سوف تحسنه وتثريه ، وتقربنا أكثر فأكثر من الهدف النهائي الذي يجب وهو إقامة سلام عادل ونهائي في الشرق الأوسط .

ومن المفروغ منه ، أنه لا يمكننا الوصول الى مثل هذا الهدف دون مراجعة أساسية سواء بالنسبة للأجراءات السياسية أو بالنسبة لتفكير كافة الأطراف المعنية”
(A/31/FV.66,F.21)

ثم أضاف رئيس اللجنة قائلا :

” يجب أن تتخلى اسرائيل عن النوايا التوسعية والتعبيرات الديماغوجية ، وأن تدرك أنه من المستحيل بالنسبة لها أن تعيش في رخاء وسط هذه البيئة العدائية والمتفجرة التي تعيش فيها . ان السلام والتفاهم مع جيرانها أساسيان لأمنها وسعادة شعبها . ”
” ان العرب من جانبهم ، يجب أن يتبعوا أسلوبا أكثر واقعية لهذه المسألة وأن يلغوا من عقولهم ايه فكرة ” لالقاء اليهود في البحر ” ، ويجب أن يتخلوا عن النواحي العاطفية ، والانفعالية التي مارسوا في اطارها حتي الآن ، علاقاتهم مع اليهود ، ان دولة اسرائيل هي واقع في عصرنا هذا ، ووجودها لا يمكن انكاره . ”
اننا نتبنى هذا التصريح الذي ألقاه رئيس اللجنة الخاصة بفلسطين ، انه بيان مليء بالحكمة والواقعة يجب أن يوجه ويقود خطوات أعضاء لجنتنا في أعمالهم المقبلة .

إذا كانت ساحل العاج قد امتنعت في العام الماضي عن التصويت على القرار ٣٣٧٦ (د - ٣٠) المنشئ لهذه اللجنة ، فذلك لأن هدف ذلك القرار كان يبدو لنا غامضا من حيث أنه كان يحدد برنامجا لتطبيق ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه دون أن يأخذ في الاعتبار الموقف السائد في المنطقة ، ونحن نخشى بعد قراءة التقرير والتوصيات الواردة فيه من أن اللجنة قد تكون وجدت نفسها حبيسة في هذا الغموض الذي ظهر عن عمد ولم تأخذ في الاعتبار بعض الوقائع التي تفرض نفسها والتي ذكرها رئيس اللجنة بكل وضوح .

بالنسبة لساحل العاج يجب على اللجنة - ليس فقط أن تساعد الشعب الفلسطيني في ممارسة حقوقه الوطنية وإنشاء دولة عربية فلسطينية - ولكن أيضا أن تساعد العالم العربي بما في ذلك الفلسطينيين واسرائيل ، ونحن جميعا الذين نعمل من أجل إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط علينا أن نقبل لصالح هذا السلام الواقعيين اللذين ذكرنا بهما من قبل ، وهما وجود دولة اسرائيل كواقع لا رجعة فيه ، وإنشاء دولة عربية فلسطينية بوجود خاص بها مستقل عن اسرائيل وعن الأردن كشرط من مقتضيات الساعة .

بعد أن عرضنا هذه الاعتبارات ، فانه كان في امكان اللجنة أن تحدد البرنامج الخاص بتطبيق القرار ٣٢٣٦ (د - ٣٠) وتوصياته ، خاصة فيما يتعلق بحق عودة الفلسطينيين الى ديارهم ، ونحو الممتلكات التي جردوا منها وأبعدوا عنها ، كان من الواجب أن تأخذ هذه التوصيات في الاعتبار الحق الداخل في اطار أية دولة ذات سيادة بأن ترعى أمنها وأن تلك العودة لا يمكن أن تتم الا بموافقة تلك الدولة .

من ناحية أخرى ، أغفلت اللجنة - كما يبدو لنا - أن تشير على وجه التحديد الى القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) لمجلس الأمن اللذين يحددان عددا من المبادئ التي نعتبرها أساسية في البحث عن حل شامل لمسألة الشرق الأوسط التي توجد في قلبها المشكلة الفلسطينية . وبالنسبة فان الجمعية العامة عندما أصدرت القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) في ٢٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ ، كانت قد امتنعت عن الإشارة الى هذين القرارين مما يقلل من أهمية قرارها الى حد ما ، وان صدور قرارها المشار اليه لم يجرّد القرارين السابقين لمجلس الأمن من قيمتهما ، ونظرا لأننا نؤيد الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني التي لا يمكن أن تمارس في الفراغ ، فلا بد أن نأخذ في الاعتبار كافة العوامل التي تسمح بأن تقدم لنا واقعا ملموسا .

هاتان هما نقطتا الضعف الأساسيتان اللتان وجدناهما في تقرير وتوصيات اللجنة ، واللذان تجعلاننا نفكر في أن بعض التوصيات خاصة تلك المتعلقة بحق اللاجئين منذ عام ١٩٤٨ الى ١٩٦٧ في العودة ، تفتقر الى الواقعية لأنها تتجاهل وجود اسرائيل ، ويجب أن نقرأ أنه لكي نحل هذه المشكلة يجب أن نتوخى أسلوباً لا يعرض وجود اسرائيل ولا أمنها للخطر . من ناحية أخرى فإن التوصية الخاصة بأن يقام في فلسطين كيان فلسطيني مستقل يؤدي عدم وضوحها الى عدم تحديد الحدود الجغرافية لهذا الكيان وتسهم في بث عدم الوضوح والخوف من تحطيم اسرائيل .

ربما كانت الايضاحات اللازمة التي يجب أن تقدم من قبل قادة منظمة التحرير الفلسطينية توضح هذا الأمر ، ووفقاً لما يدور من شائعات فإن المنظمة تفكر في اقامة دولة فلسطين في الأراضي التي يجب أن تنسحب منها اسرائيل في الضفة الغربية للأردن وغزة ، ويسعدنا أن نعرف ما هو رأي منظمة التحرير الفلسطينية حول هذه النقطة ، لأنه لو كانت الشائعات التي تدور صحيحة فإنها سوف تدخل عنصراً جديداً له أهميته في المناقشة وتضع تسوية المشكلة الفلسطينية في اطار أكثر واقعية ، ان قبول اقامة مثل هذه الدولة مع احترام حق الدول الأخرى في وجود هذه المنطقة سوف يكون علامة مشجعة لتغيير في موقف أحد الأطراف الرئيسية المعنية بتسوية المشكلة في الشرق الأوسط ، وبقبول ذلك فإنه تغير سوف يواجهه بتغيير في موقف الطرف الآخر .

وكما قال بحكمة كبيرة السفير فال من السنغال رئيس اللجنة الخاصة بفلسطين ، فإن عقليات الأطراف المعنية بأزمة الشرق الأوسط يجب أن تتغير اذا كانت تود أن تعمل حقاً من أجل السلام في المنطقة ، ويجب أن يثبت العرب أنهم على استعداد لقبول اسرائيل وأن يعيشوا في سلام معها ، واسرائيل من جانبها يجب أن تبدى الكثير من التفهم تجاه العرب وبصفة خاصة الفلسطينيين بانسحابها من الأراضي العربية التي تحتلها ويتشجيعها لتحقيق التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني ، ان الرغبة في ادماج هذا الشعب في دولة أخرى من المنطقة سوف تؤدي الى الاستهانة بحق هذا الشعب في تقرير المصير واغلاقه في اطار يضر بالسلام في العالم .

ان رفض العرب الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود ، هذا الرفض الذي يجعل اسرائيل تعتقد بأن العرب يريدون القضاء عليها كأمة من جانب ، وموقف اسرائيل الذي يتسم بالتحدي ورفضها الانسحاب من الأراضي التي تحتلها ، وعدم الاعتراف بالشعب الفلسطيني ، وحقه في وجود وطني

ومستقل ، ومعارضتها لمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني في عمليات المفاوضات من جانب آخر ، كل هذا يشكل في رأينا السبب في عدم احراز تقدم بالنسبة لوجود حل لمشكلة الشرق الأوسط ، والصعوبات التي تمت مواجهتها تنتج عن الشك الذي يشعر به البعض تجاه البعض الآخر ، هذا الشك ، الذي يمكن مع ذلك وبكل بساطة القضاء عليه عن طريق سياسة تهدئة متبادلة ، ان اسرائيل يجب أن تقدم التأكيد برغبتها في أن تنسحب من الأراضي التي تم احتلالها منذ حرب الأيام الستة وتعترف بحق الفلسطينيين في أن يعيشوا في وطن خاص بهم ، أما العرب من جانبهم فيجب أن يعترفوا بحق اسرائيل في الوجود وأن يلغوا من اذهانهم الفكرة الخاصة بالقضاء على اسرائيل عن طريق العنف ، أو أية وسيلة أخرى .

ومن جانبنا ، فان علينا أن نساعدهم في القضاء على هذا الشك ، ويمكننا أن نفعل ذلك بالمساعدة على حل المشاكل التي يواجهونها ، مثل المشكلة التي نواجهها اليوم ، علينا أن نساعدهم على ايجاد حلول موضوعية تأخذ تماما في الاعتبار المصالح الخاصة بكافة شعوب ودول المنطقة ويجب أن نبذل ما في وسعنا لكي نهيئ مناخا من الثقة يلائم الحوار بين العالم العربي واسرائيل يسهم في اقامة عهد جديد من السلام والعدالة والتعاون في المنطقة .

إذا كان من الضروري تجديد مهمة لجنة العشرين ، فاننا نعتقد أنه يمكن لهذه اللجنة أن تقوم بعمل جدي اذا أخذت في الاعتبار تماما في مداولاتها الاقتراحات المختلفة التي قدمت خلال هذه المناقشة لتعديل هذه التوصيات أو استكمالها ، ونحن نعتقد ، من ناحية أخرى ، أنه يجب أن نفكر في توسيع نطاق هذه اللجنة لكي يصبح أكثر توازنا وأكثر مقدرة على عكس مخاوف كافة الأطراف المعنية والمجتمع الدولي .

ان العمل الذي قامت به اللجنة ليس عملا متقنا حقا ويقتضي تحفظات من جانبنا للأسباب التي أشرنا اليها من قبل ، ولكن مع ذلك يمكن تحسين هذا العمل من حيث أن أعضاء اللجنة اذا ما أخذوا في الاعتبار وجهات نظر الأطراف المعنية بصورة مباشرة ، سوف يبذلون ما في وسعهم لوضع توصيات موضوعية وحلول مرضية لكافة هذه الأطراف ، ومن شأنها أن يتم تطبيقها ، وأن تتلوه قرارات عملية ومحددة .

بتقديم هذه الملاحظات ، لم نحاول أن نرضي أي طرف كان أو نضربه ، ولكننا بقينا أوفياء لأنفسنا بأن تحدثنا الى كل من الأطراف بلغة الصداقة والحقيقة ، ونحن نعمل ذلك خدمة لقضية السلام التي هي موضع اهتمامنا الوحيد .

السيد كامارا (غينيا) (الكلمة بالفرنسية) : ان المتحدثين الذين سبقوني عرضوا تاريخ المشكلة الفلسطينية ، ونحن بدورنا نود أن نذكر ببعض الحقائق الواردة في التاريخ الطويل للشرق الاوسط والتي ستساعد بالتأكيد على ايضاح هذا البند من جدول الأعمال .

حينما أوقف تقدم الانكليز من جانب تركيا في الحرب العالمية الاولى فان بريطانيا لجأت الى الحصول على تأييد الشريف حسين أمير مكة ، ولهذا فان السير ماكماهون أعلن في ١٤ تموز/يوليه ١٩١٦ :

” يسرني أن أعلنكم أن استقلال البلدان العربية تعترف به حكومة جلالة الملكة ” .

وهذا الاعلان أعلنه من جديد الجنرال الانكليزي السير ستانلي مود في ١١ آذار/مارس ١٩١٧

” تتعهد بريطانيا بتحقيق الأمانى الطبيعية للشعوب العربية ، وأن تقيم حكومة وطنية في العراق بمجرد انتهاء الحرب ” .

ولكن أكثر الوعود تأكيداً هو ذلك الذى قطعه في ٢٧ أيار/مايو ١٩١٧ قائد القوات البريطانية في الشرق الجنرال تيودور ريبوت الليندى :

” يجب أن يحتفل كل سكان فلسطين بهذا اليوم بفرح ، لانهم سيكونون مستقلين وأحراراً في اختيار الحكومة التي يريدونها ” .

ولكن الاتفاقية الفرنسية البريطانية المعروفة باسم اتفاقية سايكس بيكو — مع ذلك — تعارضت مع كل هذه الوعود ، وبدلاً من ذلك تضمنت تقسيم الشرق الاوسط بطريقة سهلت اقامة دولة اسرائيل .

ولعلنا نذكر أنه غداة أول مؤتمر في بازل في عام ١٨٩٧ فان تيودور هرتزل أعلن :

” اذا كنت أخص مؤتمر بازل للعالم ، فأقول أنني أنشأت الدولة اليهودية فى بازل ، وانذا كنت أقول ذلك اليوم فسأثير عاصفة من الضحك في كل أنحاء العالم ، وربما في خمس سنين ، وبالتأكيد في خمسين سنة سيشهد العالم بأسره ذلك ، لقد أنشئت الدولة بناءً على ارادة الشعب اليهودى في أن ينشئ دولة ” .

وفي تطوير نظرية انشاء الدولة اليهودية ، فان هرتزل أعلن في عام ١٨٩٧ في فرنسا للحصول على معونة منها :

” ان البلد الذى نعتزم احتلاله يتضمن الجزء الجنوبي من مصر ، وجنوب سوريا وجزء من لبنان ، وهذا سيجعلكم أسياى التجارة مع الهند والعرب وشرق افريقيا وجنوبها ” .

وقال هيرتزل للالمان الذين كانوا يرغبون في اقامة طريق للسكة الحديدية من برلين الى بغداد ، وكان يريد مساعدتهم :

" اننا نود أن ننشئ على الساحل الشرقي للبحر الابيض المتوسط مركزا عصريا للثقافة والتجارة يعطي تأييدا مباشرا وغير مباشر لتوسع الجرمانية " .

ويتضح بعد ما قلته أن مؤسسي دولة اسرائيل استخدما الدبلوماسية من كل نوع تمهيدا لبيان ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩١٧ ، والذي سجل في التاريخ على أنه وعد بلفور . والذي كان نقيضا لما وعدت به بريطانيا الشريف حسين أمير مكة ، هذا الاعلان الذي وقع عليه آرثر ج . بلفور وزير الدولة للشؤون الخارجية ومن بين ما قاله :

" ان حكومة المملكة المتحدة تنظر بعين العطف الى اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين وستبذل كل ما تستطيع لتسهيل تحقيق هذا الهدف . وأكون ممثنا اذا أبلغتم هذا الاعلان للاتحاد الصهيوني " .

وهكذا نستطيع أن نفهم مضمون الخطاب الموجه للويس د . برانديس الامريكي من حاييم وايزمان حيث قال :

" ان فلسطين اليهودية التي تقيمها إنجلترا ، وتؤيدها امريكا سوف توجه ضربة قاتلة للسيطرة المشتركة بين الاسلام واليهوديين والأتراك في الشرق الاوسط " .

ونستطيع أن نفهم - أيضا - النصيحة التي وجهت الى حاييم وايزمان في ١٨ أيلول / سبتمبر ١٩٢٢ من المندوب السامي البريطاني في فلسطين سير هيربرت صمويل :

" انكم تعلمون الآن ما الذي تبقى لتفعلوه وهو أن تكتفوا الهجرة حتى يمكن في الوقت المناسب ان يمثل السكان اليهود الذين سيقومون فلسطين الأغلبية في البلد " .

ان هذه النصيحة كان لها أثرها خلال مؤتمر تل أبيب وأدت الى صدور المطالبات الجريئة التالية : أولا ، لا بد أن تقام الدولة اليهودية على الفور في فلسطين ، ثانيا ، أن السلطات الكاملة يجب أن تولى للوكالة اليهودية للسماح لها بأن تنقل الى فلسطين أكبر عدد من اليهود تراه ضروريا ، ثالثا ، لا بد من قرض دولي وأشكال مالية أخرى للوكالة لكي تضمن نقل مليون من اليهود الى فلسطين ، وأن تضمن تنميتهم الاقتصادية فيما بعد .

ان اسرائيل وافريقيا الجنوبية هما من الناحية التاريخية دولتان قامتتا على أساس مستعمرات الاستيطان ، ونشأت هاتان الدولتان كجزء من التعبير العالمي للرأسمالية الأوروبية ، ولكي نقنع أنفسنا بذلك يكفي أن نذكر بملاحظة رئيس وزراء جنوب افريقيا السابق فيرورد عندما أعلن :

" لقد انتزع اليهود أرض اسرائيل من العرب الذين كانوا يعيشون فيها منذ ألف عام . وانني أثني عليهم ، ولكنهم مثلنا دولة تميز عنصري " .

ان وفد حزب الدولة في غينيا من واجبه التاريخي أن يقول هنا أنه اذا كان في البداية لم يحط الرأي العام العالمي علما بالمعلومات الكافية حول القضية الفلسطينية ، وكانت مجرد قضية مجموعة من الرجال بدون انتماءات اقليمية محرومين فقط من حقوقهم المادية ، فان القضية الفلسطينية أصبحت اليوم قضية الجميع ، وحتى هؤلاء الذين ليسوا من العرب بالضرورة ، مثل اليهودى أهود أد يف ، طالبوا بأن تنشأ دولة ديمقراطية في ارض فلسطين .

ومنذ خطة التقسيم التي قررتها الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ وأدت الى نشأة الدولة اليهودية فان دولة اسرائيل بمنظمتها الشبه عسكرية لم تكف عن مهاجمة العرب في أراضيهم ، ولم توجد المهاجانه بغير هدف .

ان الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة من واجبها التاريخي أن تعيد عيية الأمم المتحدة في أعين الشعوب الشهيدة . وسوف تفعل ذلك بالموافقة على تقرير اللجنة الخاصة بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف .

ان الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة في دراستها لقضية فلسطين في جلستها العامة رقم ٢٢٩٦ في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، كانت قد عبرت في القرار رقم ٣٢٣٦ (د - ٢٩) عن قلقها العميق ازاء حرمان الشعب الفلسطيني من التمتع بحقوقه غير القابلة للتصرف خاصة حقه في تقرير المصير . ويؤكد هذا القرار الحق الثابت للفلسطينيين في العودة الى ديارهم والى ممتلكاتهم التي شردوا واقتلعوا منها ، وأن الشعب الفلسطيني طرف رئيسي من أجل اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط .

لقد وجهت الجمعية العامة نداءً الى كافة الدول والمنظمات الدولية لكي تساعد الشعب الفلسطيني في نضاله لاستعادة حقوقه ، وذلك بكافة الوسائل وفقاً لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

اننا جميعاً نذكر أنه عند انضمام اسرائيل الى ميثاق الأمم المتحدة في ١١ آيار/مايو ١٩٤٩ فإنها قبلت - ودون أى تحفظ - كافة الالتزامات المترتبة على ميثاق الأمم المتحدة ، وتعهدت بأن تحترمها كأى عضو آخر في منظمنا وبالتالي فإن الجمعية العامة في قرارها ٢٧٣ (د - ٣) استقبلت اسرائيل في اطارها كأى عضو آخر ، كعضو مسالم يقبل كافة الالتزامات المترتبة على الميثاق مع القدرة على تنفيذ هذه الالتزامات التي أعلنت عن استعدادها لاحترامها ، ويكفي أن نرى ما يدور في الشرق الأوسط لكي يتبين لنا أن دولة اسرائيل أبعد ما تكون عن أن تحترم بدقة القواعد التي سبق أن وافقت عليها . وبالفعل ، وعلى عكس الأحكام المنصوص عليها في القرارات ١٨١ (د - ٢) في ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٤٧ ، و ١٩٤ (د - ٣) في ١١ كانون الاول /ديسمبر ١٩٤٨ فإن حدود اسرائيل هي الآن أبعد بكثير مما نص عليه وذلك بالرغم من قرارات الجلسة العامة ٢٧٥ لمجلس الأمن الوصاية التابع لمنظمة الأمم المتحدة في ١٩ كانون الاول /ديسمبر ١٩٤٩ .

ان الانتهاكات المتكررة لهذه الالتزامات من جانب اسرائيل تجاه المجتمع الدولي قد دعت مجلس الأمن الى التفكير في اتخاذ اجراءات خاصة ضد اسرائيل بدعوتها الى سحب قواتها المسلحة من الاراضي المحتلة ، وتحقيق حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين .

ان ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف هو شرط رئيسي من أجل ايجاد حل للنزاع في الشرق الأوسط . وهذا الحل السلمي سوف يكون من صنع الأطراف المعنية ، وكل من لديه نية حسنة ومن بين أصحاب النوايا الحسنة ، فان لجنتنا هي أكثر الممثلين جدارة بالاعتماد عليها . ولكي يمارس الفلسطينيون حقوقهم ، لابد لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تبقى الممثل الوحيد لشعبها وأن تجد اسرائيل في هذه المنظمة متحدًا له قيمته على قدم المساواة مع كافة الأطراف المعنية في الشرق الأوسط .

وفيما يتعلق بعودة الفلسطينيين الى بلادهم فيجب أن تتم هذه العودة على مرحلتين ، كما نص على ذلك . الاولى تتم في الوقت ذاته الذي يتم فيه تحرير الاراضي المحتلة ، أما المرحلة

الثانية فسوف تتلو المرحلة الاولى وتتضمن عودة أولئك الذين غادروا البلاد في ظروف صعبة في عام ١٩٤٧ و عام ١٩٤٨ . ان شعب فلسطين يجب أن تتم مشاورته بشأن حقه في تقرير مصيره . ان هذه المشورة - بدون شك - سوف تنتهي الى الاستقلال والسيادة القومية . ان محكمة العدل الدولية ، اذا ما عرضت عليها هذه المسألة فستقر بأنه من الطبيعي أن يعود الفلسطينيون - في أى مكان وجدوا - الى أرض أجدادهم وفقا لجدول زمني يتم وضعه .

ان الاحترام الدقيق لميثاق الامم المتحدة واتفاقية جنيف وكافة الالتزامات التي وافقت عليها اسرائيل اختيارا تحكم على ممثليها بأن يعيدوا النظر على الفور في موقفهم لكي يساعدوا في نهاية الأمر ، على حل مشكلة الشرق الاوسط .

ان لدينا الاقتناع الأكيد بأن المسألة الفلسطينية هي مسألة شعب شهيد أصيب بالمهانة والآلام ، وان حل هذه المشكلة يكمن في الجهود المستمرة التي يجب أن يبذلها كافة المحبسين للعدالة والسلام . ان جمهورية غينيا من جانبها ، وحزب الدولة الغيني وشعبها المناضل لن يألوا جهدا في العمل ، حتى يمارس الشعب الفلسطيني النبيل ، بصورة كاملة حقوقه بما في ذلك حق تقرير المصير والاستقلال والسيادة .

السيد سكرانتون (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانكليزية) : انها حقيقة

أولية يجب أن تؤخذ في الاعتبار ، عند ايجاد تسوية لمشكلة الشرق الاوسط ، الاماني والمصالح المشروعة للشعب الفلسطيني . ودون شك فهذه احدى المشاكل الاساسية التي يجب ان تحل في أية مفاوضات لاقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط وهو ما نسعى اليه جميعا . ان الولايات المتحدة ملتزمة بايجاد هذه النتيجة شأنها في ذلك شأن أى بلد آخر مثل هنا .

ولكن تقرير اللجنة الذى نبهته اليوم وقد بني على هذا الاساس ، لم يأخذ في الاعتبار أموراً أخرى ضرورية وحيوية . واذا كانت اللجنة قد أخذت هذه الامور في الاعتبار فانها لم تظهر في تقريرها بأية صورة من الصور .

وسوف أذكر البعض منها . فلم يرد أى ذكر لحق اسرائيل في الوجود في الشرق الأوسط ، كما أن حاجة الفلسطينيين الى قبول شرعية وحقيقة وجود اسرائيل أمر تم تجاهله تماما . ان الابقاء على علاقات سلمية عادية مع اسرائيل في اطار تسوية سلمية لمشكلة الشرق الاوسط ، لم يذكر . كذلك

لم ينص في أى مكان من التوصيات على أن الدول العربية واسرائيل يجب أن تشاركا في انهاء حالة الحرب وأن تتوصلا الى تسوية سلمية في المنطقة . هذه الامثلة القليلة توضح الافتقار الى التوازن في تقرير اللجنة وتحييزه الى جانب واحد .

وهناك نقطة قصور أخرى في تقرير اللجنة . ان توصيات اللجنة الى حد كبير تحكم مسبقا على نتيجة المفاوضات التي يجب أن تجرى . ونحن جميعا نعلم أنها يجب أن تجرى بين الاطراف المعنية نفسها وفقا لقرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٧٦) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) . ان أى فرد معني أو أية دولة تشارك في مفاوضات دولية ، في أى وقت ، لابد أن يدرك أنه لا يمكن ايجاد حل لهذا النزاع أو غيره أو أن يفرض مثل هذا الحل من جانب الجمعية العامة ، دون أن يأخذ في المقام الاول موافقة الاطراف المعنية نفسها فان مثل هذا الحل لن يكون منصفا ، وبلاضافة الى ذلك سيكون عقيما ولا معنى له ، لانه لن يجدى .

ان احدى التوصيات الواردة في التقرير تقول ، بأن تنسحب اسرائيل انسحابا تاما " فـي تاريخ لا يتعدى أول حزيران / يونيه ١٩٧٧ " [A/31/35, Para. 72 (i)] وهذا يتعارض تماما مع قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٧٦) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذان يدعوان الى اجراء مفاوضات بين الاطراف المعنية بغية تسوية كل المشكلات المتعلقة . وباختصار فان هذه التوصية سوف تدفعنا الى الاخلال باطار ايجاد تسوية عن طريق التفاوض في النزاع العربي - الاسرائيلي كما قررت الامم المتحدة نفسها . ان الهدف من المفاوضات هو التوفيق بين وجهات النظر المختلفة وتحقيق التوازن بين حقوق ومصالح الاطراف المعنية ويمكن ان يتم ذلك في اطار يأخذ في الاعتبار سكان المنطقة . ان مثل هذه المفاوضات لا يمكن ان تجرى هنا في الجمعية العامة .

استخلص من قراءة التقرير ان اللجنة لها هدف واحد ، الا وهو ان تلفت نظر الجمعية العامة الى الآمال والمصالح المشروعة لشعب فلسطين وأن تأخذ في الاعتبار العمل على ايجاد تسوية فسي الشرق الاوسط . اننا نوافق تماما على هذه النتيجة .

ولكن وضع تقرير يحاول فرض حل للنزاع العربي الاسرائيلي بواسطة هذه الجمعية ، مع تجاهل التام للقضايا الاخرى الأساسية في هذا النزاع ، فانه يعتبر نصا خاليا من التوازن ، ويتقدم بنتائج لا يمكن ان تحقق الغرض ، وبكل صراحة فان هذا سوف يجعل الأمم المتحدة تبدو مضحكة .

وعلاوة على ذلك ففي القرار المعروض علينا ، يطلب منا فيه التصويت لمد ولاية هذه اللجنة . ان هذا الاجراء لن يخدم اى هدف بنا* ، فقد انتهى عمل اللجنة وأصدرت تقريراً يعرض اراء* وتوصيات اعضاء* هذه اللجنة ومد ولاية اللجنة ، لن يسهم بأية طريقة كانت في العمل المتبقي ، هذا العمل الهام الا وهو المفاوضات بين الأطراف المعنية .

ومن المحتمل ايضا ان نحيل هذا الموضوع مرة اخرى الى مجلس الأمن . لقد سبق أن بحث المجلس تقرير اللجنة ، فهل يساعد اجتماع آخر لمجلس الأمن حول الموضوع لايجاد حل للنزاع ؟ بالطبع لا .

لقد بحث مجلس الأمن المشكلات المتعلقة ، بالمناطق المحتلة ومستقبل الشعب الفلسطيني في خمس مناسبات منفصلة من هذا العام . ومرة ثلث المرة ، فان نفس المتحدثين يقولون نفس الاشياء* ، ولا تساعد هذه الخطب على دفع المفاوضات الى الأمام ولو خطوة واحدة .

ولكل هذه الأسباب فان الولايات المتحدة الامريكية سوف تصوت ضد مشروع القرار المعروض علينا كما فعلنا في الماضي في مجلس الامن عند بحث تقرير اللجنة .

اعتقد ان هذه الهيئة تقصد ان تكون هيئة مسؤولة ، ونحن نفهم الدافع وراء* هذا التقرير . ان المشاعر العميقة لأعضاء* اللجنة ازاء* شعب فلسطين ، ومعاناتهم التي طال أمدها في الشرق الاوسط ، والصورة الحية ، الحية جدا ، لاحد معسكرات اللاجئين ، لا زالت في مخيلتي دائماً ، كما هي في مخيلة اى فرد منكم ، يكون قد قام بزيارة هذه المعسكرات . اننا جميعا ، واعتقد ان كل فرد منا هنا ، يريد ان يحل هذه المشكلة لهذا الشعب ولكل شعوب الشرق الأوسط ، بل في الواقع من اجل العالم بأسره ومن أجل السلام والانسانية .

ولقد سمعنا مؤخراً ان هناك جهوداً أخرى تهذل لايجاد تسوية سلمية في الشرق الأوسط . انني من بين أولئك الذين يؤمنون بأن مثل هذه الفرصة قائمة بالفعل ، وآمل وأصلي بأن يهذل هذا الجهد . ان الجمعية العامة لا تستطيع ان تفرض سلاماً على النزاع في الشرق الأوسط لأن السلام الدائم لا يمكن ان يتحقق الا عن طريق التفاوض بين الأطراف المعنية مباشرة . يجب ان يتوقف الحديث ، وأن تبدأ المفاوضات ، واطار هذه المفاوضات قائم ، اطار أنشأته الأمم المتحدة والطرق الدبلوماسية مفتوحة . وهذه الجمعية يجب أن تشرع في اعمالها الأخرى .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بذلك نكون قد انتهينا من مناقشة البند ٢٧ من

جدول الأعمال .

وأود أن اذكر السادة اعضاء الجمعية بأن التصويت على مشروع القرار A/31/L.20 سيتم

صباح الغد .

البند ٥٣ من جدول الأعمال

وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى .

(أ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة A/31/333

(ب) تقرير اللجنة الخامسة A/31/341

(السيد هاينز (غيانا) مقرر اللجنة السياسية الخاصة قدم تقرير اللجنة (A/31/333) وتحدث

كما يلي :

السيد هاينز (غيانا) (الكلمة بالانكليزية) : مقرر اللجنة السياسية الخاصة : يشرفني

ان اقدم للجمعية العامة تقرير اللجنة السياسية الخاصة حول البند ٥٣ من جدول الأعمال وعنوانه " وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى " . والتقرير وارد في

الوثيقة A/31/333

ان بحث هذا الموضوع في اللجنة السياسية الخاصة بني اساساً على تقرير المفوض العام للوكالة

حول أنشطة الوكالة في الفترة من أول تموز / يولييه ١٩٧٥ الى ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٧٦ (A/31/13)

وإثناء الثماني جلسات التي خصصتها اللجنة السياسية الخاصة لبحث هذا الموضوع ، استمعت

اللجنة الى ٤٣ متحدثا في المناقشة العامة ، ووافقت اللجنة على خمس مشروعات قرارات ونصوصها في الفقرة " ١٧ " من التقرير المعروض على الجمعية العامة الآن .
كما وضح في التقرير فان اللجنة السياسية الخاصة توصي الجمعية العامة باعتماد خمس مشروعات قرارات .

السيد غيرتزوغ (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : في حديثي عن مشروعات القرارات وخاصة مشروعات القرارات من أ الى هـ في الوثيقة A/31/333 . اود ان اشير بصفة خاصة الى مشروع القرار د ، هـ ، فهما لا يتضمنان فقط معلومات تتجاهل بالكامل ، وتتعارض مع حقيقة الأمور السائدة في المنطقة ، ولكن كما جاء في مشروع القرار هـ ، فهو يظهر عدم الاهتمام برعاية اللاجئين في قطاع غزة . واسرائيل كانت ولا تزال تدرك النواحي الانسانية في مشكلة الاشخاص المشردين ، الا أن اسرائيل يجب ان نوفق بين رغبتها في المساعدة على عودة المشردين وبين مسؤوليتها عن امن ورفاهية السكان في المناطق التي تتولى ادارتها في اسرائيل ، وكذلك أمن الدولة نفسها .
وانه لأمر معروف ان حكومات عربية محدودة تواصل تقديم المساعدة والتأييد للمنظمات الراهبية المجمع في منظمة التحرير الفلسطينية ولقد حاولوا مرارا وتكرارا العمل على تسلي الارهابيين داخل الأراضي التي تتولى اسرائيل ادارتها . لذلك فالموقف الراهن لا يسمح بعودة الأشخاص المشردين وخاصة اولئك الذين كانت اسرائيل تسمح لهم بدخولها عبر السنوات .
ولولا المأساة التي حدثت في لبنان ، لما كان القرار الذي اتخذ من جانب حكومة اسرائيل قد اتضح بهذه الواقعية . ان اسرائيل لا تعترف ان تصبح لبنان أخرى . ونذكر البيان الذي ادلى به السيد المحترم ممثل لبنان والذي وصف فيه كيف تحولت معسكرات الفلسطينيين في لبنان الى قلاع حربية .

والواقع أن أكثر الاقتتال عنفاً ، في لبنان ، قد تركز حول معسكرات اللاجئين . ان تل الزعتر هو مثل على هذه النقطة . وعلى مدى السنوات استمرت هذه العملية ، وقد قام وفدنا بلفت انتباه الجمعية العامة الى هذا الوضع في كل سنة ، كذلك فان تقرير وكالة غوث وتشغيل اللاجئين يشير الى هذا ، بشكل غير مباشر . ان الأبعاد الحقيقية لهذه التطورات أصبحت معلومة فقط بعد اراقة الدماء في لبنان .

وان ننتقل الى مشروع القرار " هاء " ، أود أن أؤكد ، مرة أخرى ، ما أوضحناه بقدر كاف أثناء المناقشة في اللجنة السياسية الخاصة ، وهو أن اللاجئين المعنيين أعطوا ، للمرة الأولى منذ عام ١٩٤٨ ، امكانية الانتقال الى منازل على مستوى لائق مجهزة بكل التسهيلات المتوافرة فـي المشروعات السكنية الحديثة . واذ ما قمتم بزيارة غزة سوف تتعرفون على مدى شوق اللاجئين للانتقال الى هذه المنازل . وللمرة الأولى ، فان بلداً في الشرق الأوسط على استعداد لتقديم يد المساعدة للاجئين الفلسطينيين والمساعدة على توطينهم وتحسين مستويات معيشتهم . ماذا تفعل الأمم المتحدة ؟ هذه الهيئة على وشك الموافقة على قرار ، في الواقع ، سيدعو هؤلاء اللاجئين الى ترك منازلهم الجديدة ، والى العودة الى المآوى في المعسكرات القديمة ، حيث لا تتوفر أية تسهيلات للمعيشة ، وحيث المجارى مفتوحة في الأزقة . كيف تسمح الأمم المتحدة للدول العربية أن تواصل سياستها في استغلال اللاجئين الفلسطينيين كمجرد قطع شطرنج وليس كادميين ؟ هل تستطيع هذه الجمعية أن تدعو هؤلاء اللاجئين بضمير نقى ، تدعوهم الى العودة الى الظروف السيئة ؟ فكروا في هذا . حينما انتقلت . . . ؟ أسرة من اللاجئين من المعسكرات الى منازل لائقة حصلوا عليها من ايراداتهم ودفعوا ثمنها نقداً أو دفعوا قسماً منها عن طريق قروض حصلوا عليها من الحكومة الاسرائيلية . ان اللجنة السياسية الخاصة توصي هذه الجمعية بمشروع قرار يدعو حكومة اسرائيل الى أن تعيد اللاجئين من منازلهم في غزة ، المزودة بالكهرباء والمياه والحدائق ، الى أزقة مليئة بالأمراض ، هذا ما تدعونا الجمعية اليه . كيف تصبح الجمعية على هذه الدرجة من عدم الانسانية ؟

أعتقد أن هذا يبين أن هذا الاتجاه غير الانساني ليس له سابقة . وانني أدعو كل أولئك الذين مازال لديهم بقية من رحمة أن يرفضوا مشروع القرار ، اذا كانوا يهتمون فعلاً برفاهية حال اللاجئين .

لا يوجد مثيل في العالم بأسره لسلوك الحكومات العربية تجاه أشقائهم . هناك عشرات الملايين من اللاجئين - أي ما يربو على ٥ مليون لاجيء منذ الحرب العالمية الثانية - قد وطنوا في كل أنحاء العالم . والحكومات العربية ، مع تجاهل الوحشي لحقوق الانسان ، اختارت ابقاءهم كتذكرة رهن سياسي ، وان تترك اللاجئين الفلسطينيين العرب يعيشون في بؤس . كما حثت القيادة العربية الفلسطينية على مقاومة الانتقال الى منازل حسنة لتحسين أحوالهم ، ومقاومة أي جهـد يهدف الى اتاحة فرص العمالة لهم في غزة ، وأن يقاوموا أي جهد لتنظيمهم في اطار الاتحادات العمالية الاسرائيلية وان يحصلوا على عمل شريف . ان اللاجئين - من ناحيتهم - رفضوا هـذه المحاولات ، ونجد أن معظم المشكلات قد حلت لأن القوى العاملة من بين اللاجئين تعمل في غزة وفي اسراييل ، بل أنها ذات أجور ودخول مرتفعة وتعتبر من أعلى مستويات الأجور في الشرق الأوسط .

ان معظم هذه المشكلات قد اختفت . ان المؤن التي كانت توزع على اللاجئين ليست لها قيمة من الناحية الغذائية اليوم ، وليست لها أية قيمة اذا ما قورنت بمتوسط دخل الفرد في غزة . ولا يمكن في اجراء عالمي لم يسبق له مثيل في العالم أن يسمح ببقاء اللاجئين وان يسمح باستمرار هذا الوضع على حساب المجتمع الدولي . لا يمكن أن يكون هناك شيء أكثر سخفا من السماح باستمرار هذا الوضع في حين أن انتاج يوم واحد من النفط في العالم العربي يمكن أن يحل مشكلة اللاجئين بأسرها ، وقريبا ومع ارتفاع سعر النفط فان دخل أقل من يوم واحد من النفط يمكن أن يحل هـذه المشكلة .

ان اسراييل ملتزمة بالعمل على ايجاد تسوية عادلة لمشكلة الشرق الأوسط ، وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ومع ذلك ، فان استمرار الحرب العربية ضد اسراييل لم تخلق فقط مشكلة لاجئين عرب لكنها خلقت مشكلة لاجئين يهود البلدان العربية . وكانت اسراييل تستطيع أن تشير موضوع اللاجئين اليهود بنفس الطريقة التي عالج بها العرب مشكلة اللاجئين الفلسطينيين . كان من الممكن أن نبقي على هؤلاء المهاجرين اليهود في المعسكرات ونعرض مشكلتهم على الأمم المتحدة كقطع شطرنج سياسي . وبدلا من ذلك ، فان اليهود في كل أنحاء العالم ، وفقا لحضارتنا وانسانيتنا ، عنوا باللاجئين اليهود ونقلوهم ووطنوهم وجعلوا منهم مواطنين نافعين وبشر منتجين .

هذا مقابل الوحشية التي عامل بها العرب اللاجئين . ولا يجب على الأمم المتحدة أن تساعد العرب على أن تحرم اللاجئين من العيش الكريم . ان ٨٠٠ . ٠٠٠ مهاجر يهودى دفعوا الى الخروج من بلدان عربية عاشوا فيها آلاف السنين وأسهموا في تجارة وثقافة وعلم وأدب ورخاء البلاد التي عاشوا فيها وتركوا خلفهم ثروات طائلة . ومع ذلك لم نذكر كلمة واحدة عن حقوقهم وممتلكاتهم فسي أى من بيانات الأمم المتحدة أو في أى من قراراتها . اسمحوا لي أن أؤكد ، من جديد ، وأن أوضح مرة أخرى تماما أننا لن نعتبر ، في أية مرحلة ، مناقشة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين سليمة اذا تم تجاهل مشكلة ، ولو حتى نصف ، اللاجئين اليهود .

وأخيرا ، لنخرج مشكلة اللاجئين من الاطار السياسي وننظر اليها كمشكلة انسانية . اننا نتحدث أساسا عن تبادل السكان - ٥٠٠ . ٠٠٠ فلسطيني عربي اليوم مقابل ٨٠٠ . ٠٠٠ لاجيء يهودى تركوا العالم العربي . وانني أناشد السادة ممثلي الوفود هنا ألا يقدمووا يد المساعدة لتحويل هذه المنظمة ، التي تصبح تدريجيا اضحوكة العالم ، الى مسرح للروايات السخيفة . اسمحوا لي أن أبين لكم ما هو مطلوب من هذه الجمعية أن توصي به في مشروع القرار .

ان السادة الممثلين مطالبين بحث اسراييل على نقل اللاجئيين الفلسطينيين من منازل حد يشه نظيفة ، وان مثل هذه المنازل معروضة في هذه الصورة - وانني مستعد لأن أتيح هذه الصور لكل ممثل هنا - والعودة الى ظروف سيئة في معسكرات اللاجئيين ، التي نراها في هذه الصورة الثانية . ان الممثلين مطالبون بحث اسراييل لاعادة اللاجئيين من منازلهم الموضحة في هذه الصورة التي في يدي اليمنى الى معسكرات اللاجئيين التي تظهر في الصورة التي في يدي اليسرى . ذلك هو ما هو مطلوب منهم التصويت عليه في القرار هاء ، واذ ا فعلوا ذلك فسوف يجعلون من أنفسهم أضحوكة للعالم .

انني آمل عن طريق ترجمة الكلمات المضللة في القرار الى حقائق أن أكون قد شجعت الممثلين هنا لكي يعيدوا النظر في تصويتهم ، أو على الأقل أجعلهم يشعرون بشيء من الخجل من أنفسهم .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف ننتقل الآن الى التصويت على مشروعات القرارات التي أوصت بها اللجنة السياسية الخاصة في الفقرة ١٧ من التقرير (A/31/331)

سوف نجرى التصويت اولا على مشروع القرار ألف ، الذي يتعلق بمساعدة اللاجئيين الفلسطينيين اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١١٥ صوتا مقابل لا شيء ، وامتناع اثنين عن التصويت (قرار

(31/15 A

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف نجرى التصويت الآن على مشروع القرار باء الذي يتعلق بمساعدة الأشخاص الذين غادروا ديارهم نتيجة لحرب حزيران / يونيه ١٩٦٧ .

وبما أن اللجنة السياسية الخاصة اعتمدت مشروع القرار هذا بالاجماع ، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار باء (قرار 31/15 B)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار جيم ، الذي يتعلق بمجموعة العمل الخاصة بوكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى .

وان تقرير اللجنة الخاصة فيما يتعلق بالاثار المالية لمشروع القرار المذكور وارد في الوثيقة A/31/341

وبما أن اللجنة السياسية الخاصة قد وافقت على مشروع القرار جيم بالاجماع . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار جيم (قرار 31/15)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار دال وعنوانه " السكان

واللاجئون المشردون منذ عام ١٩٦٧ " . طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ،

اسبانيا ، استراليا ، افغانستان ، اكوادور ، المانيا (جمهورية - الاتحادية ،

الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اوروغواي ، اوغندا ، ايران ، ايرلندا ،

آيسلندا ، ايطاليا ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، البرتغال ،

بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندي ،

بولندا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ،

تونس ، الجزائر ، جزر البهاما ، جزر القمر ، جمهورية افريقيا الوسطى ،

جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية

السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ،

الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون

المتحدة ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الدانمرك ، رواندا ، رومانيا ،

زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، سورينام ،

السودان ، السويد ، سيراليون ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ،

غابون ، غامبيا ، غانا ، غيانا ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ،

فيجي ، قبرص ، قطر ، كمبودشيا ، كندا ، كوبا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ،

كينيا ، لبنان ، لكسمبرغ ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ،

مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملديف ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، موريتانيا ، مويشيوس ، موزامبيق ، النرويج ،

النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، الهند ، هنغاريا ، هولندا ،

الولايات المتحدة ، اليابان ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ،

اليونان .

المعارضون : اسرائيل ، كوستاريكا .

الممتنعون : بابوا غينيا الجديدة ، ملاوى .

اعتمد مشروع القرار دال بأغلبية ١١٨ صوتا مقابل صوتين ، وامتناع اثنين عن التصويت .

(قرار D 31/15)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار هاء ، الذى يتعلق

باللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة ، طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ،

اسبانيا ، استراليا ، افغانستان ، اكوادور ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ،

الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اوروغواى ، اوغندا ، ايران ، ايرلندا ،

ايسلندا ، ايطاليا ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، البرتغال ،

بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندى ،

بولندا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ،

تونس ، الجزائر ، جزر البهاما ، جزر القمر ، جمهورية افريقيا الوسطى ،

جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية

السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ،

الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون

المتحدة ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الدانمرك ، رواندا ، رومانيا ،

زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ،

سورينام ، السودان ، السويد ، سيراليون ، الصومال ، الصين ، العراق ،

عمان ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غيانا ، غينيا الاستوائية ، فرنسا ، الفلبين ،

فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، فيجي ، قبرص ، قطر ، كمبوديا ، كندا ،

كوبا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، لكسمبرغ ، ليسوتو ، مالطة ،

مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملديف ، المملكة

المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، موريتانيا ،

موريشيوس ، موزامبيق ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ،
نيوزيلندا ، الهند ، هنغاريا ، هولندا ، اليابان ، اليمن ، اليمن
الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : اسرائيل ، كوستاريكا .

المتنعون : بابوا غينيا الجديدة ، ملاوى ، الولايات المتحدة .

اعتمد مشروع القرارها بأغلبية ١١٨ صوتا مقابل صوتين وامتناع ثلاثة عن التصويت (قرار

E 31/15)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : وبهذا نكون قد انتهينا من بحث البند ٥٣ من

جدول الأعمال .

البند ٣ من جدول الأعمال

وثائق تفويض الممثلين في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة : التقرير الأول للجنة وثائق

التفويض (A/31/308)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان التقرير الأول للجنة وثائق التفويض وارد في الوثيقة

A/31/308 ، وانني أعتقد أن الممثلين سوف يأخذون علما به ولن يقدم التقرير بصفة رسمية .

السيد الشيباني (الجمهورية العربية الليبية) (الكلمة بالانكليزية) : انني أود

أن ألقى بيانا عن وثائق التفويض لوفد الكيان الصهيوني الذي يسمي نفسه اسرائيل ، وإلى الدورة

الحادية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالبند ٣ من جدول الأعمال ، " وثائق

تفويض الممثلين إلى الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة " . التقرير الوارد في الوثيقة

A/31/308 المؤرخة في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ .

ان الامم المتحدة قد شغلت ببحث قضية فلسطين منذ انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين

في عام ١٩٤٧ . ولكي أتحدث عن الجذور والتطورات التاريخية التي صاحبت قضية فلسطين في الامم

المتحدة ، يكفي أن أقول أن الجمعية العامة تفتقر إلى كل المؤهلات القانونية لكي تقرر تقسيم أية أمة

ومع ذلك فقد أصدرت قرارها ١٨١ (د - ٢) بتاريخ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ ، بتقسيم فلسطين .

ان الأمم المتحدة بمثل هذا الاجراء ، لم تتناقض مع ميثاقها فحسب ، ولكنها ألحقت بذلك ظلما قاسيا لا ينسى بالشعب العربي الفلسطيني . ان الأمم المتحدة لم تتجاهل حقوق الشعب العربي الفلسطيني الثابتة التي لا يمكن التصرف فيها والتي لا ينازع عليها من حق لتقرير المصير فحسب ، بل عملت على اخراجهم من ديار أجدادهم الأمر الذي أصبحوا معه لا جئين عزل يائسين ، ومهدت في الوقت نفسه لاقامة كيان صهيوني استخدم الارهاب والعدوان لاغتصاب الأراضي الفلسطينية لتنفيذ مخططاتهم الشهيرة .

وبغض النظر عن أن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة قائمة على حق كل الشعوب في تقرير المصير ، فان القضية الفلسطينية قد عرضت على الجمعية العامة وعولجت بطريقة تتعارض مع هذا المبدأ الأساسي . ان هؤلاء الذين ينادون الآن بطرد النظام العنصري هي نفس الدول التي انتهكت الميثاق وذلك بالعمل على تقسيم فلسطين في عام ١٩٤٧ . ويجب أن يتذكر هؤلاء بأنه لا يمكن أن يكون هناك معياران أو مكيلان في الميثاق الأخلاقي العالمي ، وأنه من الأجدر بهم أن يلتزموا الصمت .

وعلاوة على ذلك ، فان تلك القوى التي لن يفتقر لها ذلك ، هي من الذين ساعدوا على تحقيق الأمانى الصهيونية ، وسعوا الى اعتراف قانوني لضمان قبولها عضوا في الأمم المتحدة . وبذلك فان قرار الجمعية العامة السريع رقم ٢٧٣ (د - ٣) الصادر في أيار/مايو عام ١٩٤٩ ، قد قبل نظاما عنصريا استعماريا في عضوية هيئة الأمم المتحدة بشرط قبولها للالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وأن تحترم القرارين السابقين رقما ١٨١ (د - ٢) ، ١٩٤ (د - ٣) الصادرين حول تقسيم فلسطين واعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين من ديارهم . ومع ذلك ، وكما شهدنا جميعا ، فان سياسة الكيان الصهيوني قد أظهرت احتقارا ليس له مثيل لكل قرارات ومقررات الأمم المتحدة وأولتها كل التجاهل .

ان الصهاينة المدفوعين بجشعهم وشهيتهم التي لا تمتلي للاستيلاء على مزيد من الأراضي لم يرضوا بمنطقة استولوا عليها بطريقة غير شرعية في عام ١٩٤٧ . وتمشيا مع كل النظم الاستعمارية ، فقد واصلوا ارتكاب عمليات الارهاب والعدوان والتوسع في كل أراضي فلسطين ، بل وتجاوزوا أراضي فلسطين الى أراضي دول عربية أخرى .

وفي جهدهم المتصل الذي لم يتغير لتصفية الفلسطينيين ، فانهم ينتهجون سياسة المذابح الجماعية ، بهدف القضاء الكامل على الشعب العربي الفلسطيني .

ان الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة في قرارها رقم ٣٢٣٦ (د - ٢٩) اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني . كما أن الجمعية العامة علاوة على ذلك ، أعادت تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، وأكدت من جديد حقه الثابت الذي لا يمكن التصرف فيه في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم في فلسطين . ان الكيان الصهيوني الذي منح وطناً وعضوية في الأمم المتحدة - بالتواطؤ مع حلفائه الامبرياليين - يواصل التجاهر بهوقاحة لقرارات الأمم المتحدة .

وعلى أساس ما سبق ، فان وثائق اعتماد وفد الكيان الصهيوني للدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ، لا يجب أن تقبل ، وذلك لأن الوفد الصهيوني يمثل نظاماً عنصرياً استعمارياً فاسداً أخلاقياً وقانونياً وبذلك لا يجب أن يكون له مكان في عضوية هذه الجمعية الموقرة . ونياًبة عن المجموعة العربية ، أود أن أسجل في محضر الجلسة تحفظاتنا القوية على وثائق اعتماد الوفد الصهيوني للدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة .

الرئيس : ان التحفظات التي أبدتها السيد ممثل الجمهورية العربية الليبية نيابة عن الدول العربية سوف تسجل .

انني أستعري انتباه الجمعية بأن لجنة التفويض قد وافقت على التقرير دون تصويت وقررت توصية الجمعية العامة بالموافقة على هذا التقرير . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على مشروع القرار ؟

اعتمد مشروع القرار

الرئيس : لقد طلب ممثل اسرائيل الكلمة لممارسة حقه في الرد فأعطيه الكلمة .

السيد هيرتزوغ (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : انني أرفض كلية البيان الذي

أدلى به الوفد الليبي ، والذي زعم فيه أنه تحدث نيابة عن المجموعة العربية ، والذي يتنافى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وفوق كل شيء مبدأ عالمية التمثيل في هذه المنظمة .

ان اعتماد وفد اسرائيل لدى هذه المنظمة اعتماد سليم ، لأن ذلك هو ما تبينته لجنة فحص الوثائق والاعتمادات . ومع ذلك ، فلعلمكم تدهشون أنني أشكر نيابة عن الوفد الاسرائيلي وفد ليبيا لأنه أعلن علانية لما يؤسفني أن أقول أنه صوت عربي حول موضوع نزاعنا .

لقد استمعنا في الأيام القليلة الماضية الى كل أنواع الضجة من العالم العربي ، والتي تدل على رغبتهم في السلام . ان لدينا شكوكا في هذه السطور من الدخان الجوى ، ذلك أن الكلمة التي أدلى بها الآن ولسوء الحظ ، تظهر حقيقة الأمور في العالم العربي . ان أصوات وفودهم في الأمم المتحدة ، من دواعي أسفنا ، هي الأصوات التي يجب أن نأخذها على محمل الجدية وألا تعتبر مناورة تهدف الى تفضيل أولئك الذين لا يعرفون بالقدر الكافي مشكلات منطقتنا .

لذلك فأنني أعبر عن شكرنا للممثل الذي تحدث لأنه ساعد اسراييل على توضيح الأمور .

الرئيس : لقد انتهينا الآن من بحث آخر بند من جدول أعمال الجلسة الصباحية .

رفعت الجلسة الساعة ١٢ / ٤٠